الحملُ على اللَّفظِ في الأسماءِ المبهمةِ عندَ ابنِ هشامٍ الأنصاري (ت٧٦١هـ)

الباحثة/ فوزية سالم الصاعدي
محاضر بكلية العلوم والآداب
جامعة الملك عبد العزيز – رابغ

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الأصل في الكلام أن يكون محمولاً على اللفظ، وهو الأقوى، والأكثر، والأفصح، وفيه تحصل المطابقة من حيث الإعراب، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وغير ذلك، ولجؤوا إلى التأويل فيه حفاظاً على أصل المعنى، والحمل على اللفظ أولى؛ لتطابق اللفظين، وتساوى معنييهما؛ لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها، كما أن اللفظ أقوى لظهوره في الكلام.

وهو أقوى من الحمل على المعنى، وقد أوضح الرضي هذا بقوله: «...وإنما كان كذلك؛ لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليها من المعنى؛ إذ هو وصلةٌ إلى المعنى»(١).

وقال المرادي: «وإنما كان مراعاة اللفظ أولى؛ لأنه الأكثر في كلام العرب»(٢).

ولهذا كانت القاعدة عند النحاة أن الحمل على اللفظ أفصح وأكثر، وللسبب نفسه كان الباب الذي عقده المبرد تحت عنوان: «ما يحمل على المعنى، وحمله على اللفظ أجود» (٣).

قال الشلوبين في "شرح الجزولية": «وأما البدل من المضمر في نحو: "ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيد"، فالنصب أجود منه؛ لأن البدل إنما هو حمل على المعنى، لا

(١) شرح الكافية، ٥٦/٣.

(٢) شرح التسهيل، ٢٠٧.

(٣) المقتضب، ٢٨١/٣.

على اللفظ، والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ، كاتباع الأثر مع وجود العين» [١].

وقد حرص النحويون على تحقيق المطابقة اللفظية الظاهرة؛ لأنها مطلب مهم ينبغي أن يراعى قدر الإمكان، مالم يكن هناك مانع يمنع من الإتباع على اللفظ، وقد نص أكثر النحاة على أن الحمل على اللفظ أولى، ومن ذلك تابع اسم "إنَّ" المكسورة إن كان نسقاً، جاز رفعه بعد استكمال الخبر، كقوله: [الطويل]

فإنَّ لنا الأمَّ النَّجِيْبَة والأَبُ[٢]

ورأى السيوطي النصب قائلاً بالمطابقة اللفظية لأنها الأصل، قال: «ويجوز نصبه، وهو الأصل والوجه، كقوله[٣]: [الرجز]

إنَّ الرَّبيـــــعَ الجَـــــوْدَ والخَريفَـــــا يَــدا أَبِــى العَبَّــاس والــصُّيُوفا[٤]»[٥]

ويقول الرضي: «ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ، وهو الأرجح لقصد المشاكلة في ظاهر الإعراب»[٦].

---

(١) ٩٩٧/٣.

(٢) تمام البيت:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّه فإنَّ لـــنـــــا الأمَّ الـــنـــجـــيـــبَـــة والأبُ.

والبيت بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية، ٥١١/١، أوضح المسالك، ٣٤٣/١، همع الهوامع، ٢٣٩/٣.

والنجيبة: من نجب ينجب نجابة، يقال: أنجبت المرأة، فهي منجبة ومنجاب، ولدت النجباء، وامرأة منجاب: ذات أولاد نجباء. ينظر: لسان العرب (نجب)، ٧٤٨/١.

والعرب تجري أوزان بعض المشتقات على بعض، فهنا حمل آخر هو حمل (فَعِيل) على اسم الفاعل بمعنى المنجبة، بدليل: لم ينجب أبوه، وفي القرآن: بديع السماوات والأرض.

(٣) رؤبة بن العجاج، وهو أبو محمد رؤبة بن العجاج، وهو وأبوه راجزان مشهوران، كل منهما له ديوان رجز ليس فيه شعر سوى الأراجيز، وهما مجيدان في رجزهما، وكان بصيراً باللغة بحوشيها وغريبها. ينظر: وفيات الأعيان، ٣٠٣/٢-٣٠٤.

والصُّيوفا: الصيف من الأزمنة معروف، وجمعه: أصْيَافٌ وصُيُوفٌ، ويوم صَائِف: حار، وليلة صَائِفة.ينظر: لسان العرب (صيف)،٢٠٠/٩.

(٤) في ديوانه ١٧٩.

(٥) همع الهوامع، ٢٣٩/٣، والبيت من شواهد سيبويه، ١٤٥/٢.

(٦) شرح الكافية، ٤١١/٣

إذًا فالحمل على اللفظ أولى وآكد من الحمل على المعنى؛ لأن اللفظ كما قال السيوطي: هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ أولى.

المقصود بالحمل على اللفظ:

يفهم مما أورده النحاة من أمثلة على ظاهرة الحمل على اللفظ أن المقصود به أمران:

- أنه إذا أُلحقت كلمة بكلمة أخرى، فإنه يتوجب أن تعطى الكلمة الثانية حكم الكلمة الأولى الموضوع لها أصالة، من حيث التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع والتثنية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَحِدَةٍ ﴾[1]، أعطى (واحدة) حكم كلمة "نفس"،فأوردها مؤنثة على لفظها، مع أن النفس هنا مقصود بها بنو آدم عليه السلام!.
- الحركة الإعرابية الظاهرة، أو المقدرة على الكلمة، وفي هذه الصورة تلحق الكلمة المحمولة بالكلمة المحمولة عليها، وتأخذ حركتها الإعرابية الظاهرة، كقوله[2]:[الرجز]

يَاحَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الــمَلِكْ[3]

فقد روي برفع "الوراث"؛ حملاً على لفظ المنادى، وإن كان منصوب المحل على أنه مفعول به لفعل محذوف[4].

وقال د. عبد السلام حامد في تعريفـــه: «هو أن يكون للشيء حكم من حيث ظاهر اللفظ، وحكم آخر من حيث المعنى، فإذا روعي في الاستعمال حكم ظاهر اللفظ سمي هذا حملاً على اللفظ، وإذا روعي حكم المعنى سمي هذا حملاً على المعنى»[5].

---

(١) وردت في ثلاثة مواضع من القرآن، الأول: سورة النساء، آية: ١، الثاني: سورة الأعراف، آية: ١٨٩، الثالث: سورة الزمر، آية: ٦.

(٢) رؤبة بن العجاج.

(٣)في ديوانه ١١٨. وتمام البيت:

يَاحَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبدِ الــمَلِك ميراثَ أحسابٍ وجُودٍ مُنسفك

(٤) ينظر: ظاهرة قياس الحمل، ٢٨٢.

(٥) الشكل والدلالة، ٣١.

مسائل الحمل على اللفظ في الأسماء المبهمة عند ابن هشام:

إذا كانت العرب تحتفي بالمعنى، وتعتد به، وتحمل عليه، فإن أخذها بظاهر اللفظ لا يقل عن أخذها بالمعنى، بل لعل اللفظ عندهم أولى من المعنى عند اجتماعهما، وابن هشام من النحاة الذين لم يغفلوا جانب اللفظ، من ذلك أنه جعل العطف على اللفظ هو الأصل، وأوجب في المعطوف على اسم "إن" قبل استكمال الخبر النصب حملاً على اللفظ لا غير، وجعل الجر في تابع المضاف إليه اسم الفاعل هو الأصل والوجه فقال: «وإذا أتبع المجرور؛ فالوجه جر التابع على اللفظ، فتقول: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ"»[(١)]؛ وما ذلك إلا لمراعاته اللفظ الظاهر، واعتباره، وكان من أكثر الأمثلة التي ذكرها وعدها من صور الحمل على اللفظ، الأسماء المبهمة، وهذا شأن ماله لفظ ومعنى، ويجوز في هذه الأسماء مراعاة اللفظ مرة، ومراعاة المعنى مرة أخرى، قال أبو علي الفارسي: «وكذلك عامة الأسماء المبهمة، الدالة على الكثرة، تفرد على اللفظ وتجمع على المعنى...» [(٢)].

١ – كلا وكلتا:

وهما اسمان مفردان لفظاً، مثنيان معنى، مضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة، دالة على اثنين، إما بالحقيقة والتنصيص نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[(٣)]، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[(٤)]، وإما بالحقيقة والاشتراك نحو: "كلانا"؛ فإن "نا" مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله[(٥)]: [الرمل]

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقُبُلْ[(٦)]

حيث أضاف"كِلَا"إلى مفرد لفظاً وهو"ذلك"؛ لأنه مثنى في المعنى، لعوده على اثنين، وهما: الخير والشر.

---

(١) أوضح المسالك، ١٩٤/١.

(٢) المسائل العضديات،٥٤.

(٣) سورة الكهف ، آية: ٣٣ .

(٤) سورة الإسراء ، آية: ٢٣ .

(٥) عبدالله بن الزبعرى وهو أحد شعراء قريش المعدودين، وكان شديداً على المسلمين إلى أن فتحت مكة، فهرب إلى نجران، فقال حسان فيه أبياتاً، فلما بلغته عاد إلى مكة فأسلم واعتذر ومدح النبيﷺ، فأمر له بحلة.وقد سجل في شعره حادثة الفيل، وحرمة مكة ومنعتها، وتحدث عن حرب الفجار، وبلاء بني المغيرة فيها، والشاهد السابق قاله يوم أحد وهو مشرك. ينظر: معجم أعلام شعراء المدح النبوي، ٢٠٤–٢٠٥.

(٦) في ديوانه، ص٤١.

ولذلك يجوز في الضمير العائد عليهما مباشرة، وفي الإشارة، وفي الخبر ونحوه، أن يكون مفرداً باعتبار لفظهما، وأن يكون مثنى باعتبار معناهما، تقول: "كلا الرجلين سافر، أو سافرا"، واعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن الكريم، قال ابن هشام: «"كلا وكلتا" عند البصريين مفردان لفظاً، مثنيان معنى؛ فلذلك يعود الضمير عليهما مفرداً وهو الأكثر» (١).

وقال: ويجوز مراعاة لفظ "كلا وكلتا"، في الإفراد نحو قوله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾(٢)، ومراعاة معناهما وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله(٣): [البسيط]

كِلَاهُمَا حِيْنَ جَدَّ السَّيرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي(٤)

فقال: "آتت" بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو أعاده على المعنى فقال: "أتتا" لجاز، كما تقول: "الزيدان ذهبا".

قال الأخفش: «فجعل الفعل واحد، ولم يقل: "آتتا"؛ لأنه جعل ذلك لقوله: ﴿كِلْتَا﴾ في اللفظ، ولو جعله على معنى قوله: ﴿كِلْتَا﴾ لقال: "آتَتَا"» (٥).

وفي قول الشاعر:

كِلَاهُمَا حِيْنَ جَدَّ السَّيرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

يشير إلى فرسين تسابقا فقال: كلاهما، أي: كلا الفرسين، حين جد الجري بينهما "أقلعا"، أي توقفا عن المجاراة، و"رابي"، أي منتفخ، فقال: "قد أقلعا"، ولم يقل: "أقلع"، وقال: "رابي"، ولم يقل: "رابيان"، ففي البيت مراعاة المعنى، ومراعاة اللفظ(٦).

قال ابن هشام: «والشاهد في قوله "أقلعا" بالتثنية وقوله "راب" بالانفراد» (٧).

---

(١) تخليص الشواهد، ٦٥.

(٢) سورة الكهف، آية: ٣٣.

(٣)نسبه البلاذري في أنساب الأشراف للفرزدق، ٩٣/١٣، وليس في ديوان الفرزدق المطبوع، ورواية الأنساب:

كِلَاهُما حِيْنَ جَدَّ الجري بينهما قَدْ أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

والبيت من شواهد الخصائص، ٣١٧/٣، أسرار العربية، ٢١٠/١، تخليص الشواهد، ٦٦.

(٤)ينظر: مغني اللبيب، ٢٦٩.

(٥) معاني القرآن، ٤٣٠/٢.

(٦) ينظر: تفسير العثيمين، ٦٨/١.

(٧) تخليص الشواهد، ٦٧.

وقد ضعف ابن جني مراعاة المعنى في "أقلعا"، وقوى مراعاة اللفظ في "رابي" فقال: »فقوله: "كلاهما قد أقلعا" ضعيف؛ لأنه حمل على المعنى، وقوله: "وكلا أنفيهما رابي"، قوي؛ لأنه حمل على اللفظ« (١).

وتتعين مراعاة اللفظ عند ابن هشام في نحو: كلاهما محب لصاحبه؛ لأن معناه "كلٌ منهما"، وقوله(٢): [الطويل]

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا(٣)

واستشهد به ابن هشام على أنّ مراعاة لفظ "كِلَا" هنا متعين، لأن معناها: "كلّ منا غني عن أخيه".

وتعين الإفراد هنا؛ لأنه لو ثني الخبر فقيل:كلانا"محبان"، أو "غنيان"، لزم الجمع بين تثنية وإفراد في خبر واحد، وفي الإفراد السلامة من ذلك، فكان متعيّناً، ولأن التثنية أو مراعاة المعنى يلزم منه ألا يكون أحدهما محباً،أو غنياً عن الآخر، بل كلاهما معاً يكونان "محبين لصاحبهما"،أو "غنيين عن أخيهما"، والمقصود الإخبار بأن كل واحد منهما "محب لصاحبه" و"غني عن أخيه".

وضابطه: أنه متى كان كل واحد منهما محكوماً عليه بحكم الآخر بالنسبة إليه، لا إلى ثالث، تعيّن الإفراد(٤).

يقول د. عباس حسن: ويتعين الإفراد ومراعاة اللفظ، في مثل: "كلانا سعيد بأخيه"...، من كل حالة يكون المعنى فيها قائماً على المبادلة، والتنقل بين الاثنين وحدهما، دون نظر إلى غيرهما، فينسب إلى كل واحد منهما المعنى الذي ينسب إلى الآخر، دون الاكتفاء بذكر المعنى مجرداً من دلالة المبادلة والتنقل بينهما؛ إذ المراد منه: "كل واحد منا سعيد بأخيه"، وكقولنا: "كلانا حريص على مودة صاحبه"، وفي قول الشاعر: كلانا غني... أي: "كل واحد منا غني"(٥).

---

(١) الخصائص، ٣١٧/٣.

(٢) منسوب للأبيرد الرياحي في الأغاني، ١٤٣/١٣، ولعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب في الكامل ١٧٢/١، وللمغيرة بن حبناء التيمي في لسان العرب، ١٣٧/١٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد، ٦٥، ومغني اللبيب، ٢٧٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ٢٧٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي، ٧٥٦.

(٥) ينظر: النحو الوافي، ١٢٥/١.

٢-كـــــــل:

ونظير "**كلا وكلتا**" في جواز الحمل على اللفظ تارة، وفي الحمل على المعنى أخرى "كل".

وهي: اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[١]، والمعرف المجموع، نحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾[٢]، وأجزاء "المفرد المعرف"، نحو: كل زيد حسن[٣].

»ومراعاة لفظ "كل"، ومراعاة معناها، إنما يرجع ذلك إلى أن لفظها مفرد، ومعناها جمع؛ فهي كـــ "جميع"، التي روعي لفظها في قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾[٤]، وروعي معناها في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٥]« [٦].

ومن مراعاة لفظ "كل" قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾[٧]، ومراعاة معناها: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[٨].

قال ابن سيده: »"كل"لفظ واحد، ومعناه جميع؛ ولهذا يحمل مرّة على اللفظ، ومرة على المعنى، فيقال: "كُلُّهم ذاهبٌ"و "كُلُّهم ذَاهِبونَ"، وكل ذلك قد جاء به القرآن والشعر«[٩].

وقال الأنباري: »ونظيرهما -أي نظير **كلا وكلتا**- في الحمل على اللفظ تارة، وفي الحمل على المعنى أخرى "كلٌّ"؛ فإنه لما كان مفرداً في اللفظ، مجموعًا في المعنى، رُدّ الضمير إليه تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، كقولهم: "كل القوم ضربته"، و "كل القوم ضربتهم"، وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي

---

(١) وردت في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، سورة آل عمران، آية: ١٨٥، سورة الأنبياء، آية: ٣٥، سورة العنكبوت، آية: ٥٧.

(٢) سورة مريم، آية: ٩٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ٢٥٥.

(٤) سورة القمر، آية: ٤٤.

(٥) سورة يس، آية: ٣٢.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق٢،١/٣٤٤.

(٧) سورة مريم، آية: ٩٥.

(٨) سورة النمل، آية: ٨٧.

(٩) المخصص، ٢١٣/٥.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴾[1]، فقال: ﴿ ءَاتِي ﴾، بالإفراد حملاً على اللفظ، وقال تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾[2]، فقال ﴿أَتَوۡهُ﴾بالجمع حملًا على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى في "كل"، أكثر من الحمل على المعنى في "كلا، وكلتا"» [3].

وجعل ابن هشام معناها هو معنى المضاف إليه، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، قال: »واعلم أن لفظ "كل" حكمه الإفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه« [4].

فعند مراعاة معناها يلزم إعادة الضمير إليها على حسب المضاف إليه بعدها؛ لذلك جعل من مراعاة معناها قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ﴾[5]؛ حيث عاد الضمير إليها مفرداً مذكراً، ومفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ ﴾[6]، ومثنى في قول الفرزدق: [الطويل]

وكُــلُّ رَفِيقَــيْ كُــلِّ رَحْــلٍ وإِنْ هُمَــا تَعَــاطَى القَنَــا قَوْمَاهُمَــا أَخَــوانِ[7]

ومجموعاً مذكراً، في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴾[8]، ومجموعاً مؤنثاً في قول الشاعر[9]:[الطويل]

وكُــلّ مُــصيبات تُــصِيبُ فَإِنَّهَــا سِوى فُرْقَةِ الأَحْبَــابِ هَيِّنَــةُ الخَطْــبِ[10]

---

(١) سورة مريم، آية: ٩٣.

(٢) سورة النمل، آية: ٨٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٣٦٦.

(٤) مغني اللبيب، ٢٥٨.

(٥) سورة الإسراء، آية: ١٣.

(٦) سورة آل عمران، آية: ١٨٥.

(٧) في ديوانه، ٦٢٨. وتعاطى القنا: أي تحارب قوماهما بالرماح، ومعناه : أن كل صاحبين في كل رحل كالأخوين وإن نزغ الشيطان بين عشيرتيهم، وأوضع خلالهم، وحملهم على النزال والطعان، فالسفر يؤلف بين القلوب من كل رفيقين، ولا يعكر عليهما اشتعال نار العداوة والبغضاء بين قوميهما.

(٨) سورة المؤمنون، آية: ٥٣.

(٩) قيس بن ذريح، وهو من شعراء العصر الأموي، شاعر من العشاق المتيمين، اشتهر بحب لبنى بنت الحباب الكعبية، كان رضيعاً للحسين بن علي بن أبي طالب، أرضعته أم قيس، وأخباره مع لبنى كثيرة جداً، وشعره عالي الطبقة في التشبيب ووصف الشوق والحنين. ينظر: معجم الشعراء العرب، ١٨٩٣.

(١٠) في ديوانه، ٥٩، وفي ديوانه:

وَكُلُّ مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُها سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخطْبِ.

فإن أضيفت"كل" إلى نكرة، تعين اعتبار المعنى مع النكرة عند ابن مالك، قال: »وإن أضيف "كل" إلى نكرة، تعين اعتبار المعنى، فيما له من ضمير وأخبار وغير ذلك، فتقول: "كل رجلين أتياك فأكرمهما"، و "كل رجال أتوك فأكرمهم"، و "كل امرأة أتتك فأكرمها"، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾«[1].

قال السبكي: »وهو حق؛ فإن شواهد الكتاب العزيز، وأشعار العرب تدل له«[2].

قال ابن هشام: ورد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك، من وجوب مراعاة معنى النكرة، بشاهد من بيت عنترة الذي يقول فيه: [الكامل]

جَـــادَتْ عَلَيْـــهِ كُـــلُّ عَـــيْنٍ ثَـــرَّةٍ فَتَـــرَكْنَ كُـــلَّ حَدِيقَةٍكَالـــدِّرْهَمِ[3][4]

قال أبو حيان: »فلو كان على ما قالوا لكان التركيب "فتركت"، اعتباراً لما أضيفت إليه من النكرة، فعلى بيت عنترة يجوز: كلُّ رجلٍ فاضلٍ مكرمون«[5].

وعليه فإن أبا حيان يرى مراعاة معناها من وجهين: **إما مراعاة معنى النكرة، أو مراعاة معنى "كل" المفهوم من مجموع المضاف والمضاف إليه على اعتبار "كل رجل" بمعنى كل الرجال كـ"جميع"**؛ لذلك قال: فدل على جواز كل رجل فاضل مكرمون.

بإفراد "فاضل"، مراعاة لمعنى ما أضيفت إليه كل وهو "رجل"، أي: كل فرد من الرجال فاضل، وبالجمع "مكرمون"، مراعاة لمعناها في نفس الأمر، "كل رجل"، أي: كل الرجال مكرمون.

واعترضه السبكي بأنه لا يلزم على بيت عنترة جواز التركيب الذي ذكره–**يعني كل رجل فاضل مكرمون**–؛ لأن الضمير في بيت عنترة يعود على العيون التي دل

---

(١) شرح التسهيل، ٢٤٥/٣.

(٢) أحكام كل، ٣٠.

(٣)في ديوانه ١٩٦.وفي الديوان:

جادت عليها كل بكر حرة فتركن كل حديقة كالدرهم.

والعين: مطر أيام لا يقلع، وقيل: هو المطر يدوم خمسة أيام أو ستة أو أكثر لا يقلع. ينظر: لسان العرب (عين)، ٣٠٥/١٣. وثرة: وثرثارة، غزيرة الماء، وقيل: عين ثرة: سحابة تأتي من قبل قبلة أهل العراق. ينظر: لسان العرب (ثرر)، ١٠١/٤. والحديقة: كل شيء استدار بشيء وأحاط به، فقد أحدق به، وقيل: الحديقة حفرة تكون في الوادي تحبس الماء، وكل وطيء يحبس الماء في الوادي، وإن لم يكن الماء في بطنه فهو حديقة. ينظر: لسان العرب (حدق)، ٣٩/١٠. والمعنى: أن الماء لما اجتمع استدار أعلاه، فصار كدور الدرهم.

(٤)ينظر: مغني اللبيب، ٢٦١.

(٥) التذييل والتكميل، ٧٩/١٢

عليها قوله: "كل عين"، ولا يعود على "عين"، وإذا كان كذلك،لم يحصل نقض ما قالوه؛ لأنهم إنما تكلموا في عود الضمير على "كل"، وإنما يتعين ذلك إذا كان في جملتها، أما في جملة أخرى فيجوز عود الضمير عليها وعلى غيرها مما هو في الجملة، ثم قال: وإنما أعاد عنترة الضمير على العيون، ولم يعده على "كل عين"؛ لأنه لو أعاده على كل عين وقال: "تركت"، كان الترك منسوباً لكل واحدة، وليس كذلك، فأعاده على العيون؛ ليعلم أن ترك كل حديقة كالدرهم، ناشئ عن مجموع العيون لا عن كل واحدة، والجود منسوب إلى كل واحدة(١).

وهذا ما نص عليه ابن هشام في تخريجه لبيت عنترة فقال: »فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن«(٢).

أي: عاد الضمير بالجمع على اعتبار نسبة الحكم "الترك"، إلى مجموع العيون لا أفرادها.

قال شهاب الدين: »والعجب من أبي حيان أنه خالف النحاة في أن "كل" إذا أضيفت إلى نكرة قد ترد للكل المجموعي لا بمعنى كل فرد مستدلاً بقول عنترة: جادت...«(٣).

وخالفهما ابن هشام؛ فلا يرى الالتزام بقول ابن مالك على إطلاقه، ولا قول أبي حيان بجواز الصورتين على سبيل الاختيار المطلق، وإنما قيد المسألة بنسبة الحكم، فإن كان إلى كل فرد فالإفراد، نحو: "كل رجل يشبعه رغيفان"، أي كل واحد، وإن كان إلى المجموع فالجمع نحو: "كل رجل يشبعهم رغيف"، أي مجموع الرجال، قال: »والذي يظهر لي خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد، إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، أو إلى المجموع وجب الجمع«(٤).

وفي قوله: "وأن المضافة إلى المفرد"، يوضح أن خلافهم في كون المضافة إليه"كل"مفرداً نكرة، وسبب ذلك أن المفرد النكرة إذا سبق بلفظ العموم "كل" كان هذا المفرد في معنى الجمع، قال ابن عصفور:»والمفرد لايكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم، نحو:كل رجل«(٥).

---

(١) ينظر: أحكام كل، ٣٨-٣٩.

(٢) مغني اللبيب، ٢٦١.

(٣) حاشية الشهاب، ٢١/٦.

(٤) مغني اللبيب،٢٦١.

(٥) شرح الجمل،٥٠٢/١.

أما إذا كانت "كل" مضافة إلى مثنى نكرة، أو مضافة إلى جمع لفظه ومعناه الجمع، فلا خلاف؛ لأن المثنى والجمع لا بد من أن يعود الضمير بالمثنى أو الجمع، فتقول: "كلُّ رجالٍ قائمون"، ولا يجوز: "قائم"، وتقول: "كلُّ رجلينِ قائمان"، ولا يجوز: "قائم"، أو "قائمون"، فيتعين مراعاة معنى النكرة، وهو الغالب عند سائر النحاة؛ لأن التصريح بالتثنية أو الجمع مغنٍ عن التأويل.

ثم بين ابن هشام أن ما نص عليه من نسبة الحكم للفرد أو المجموع، لا يطرد؛ فربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، وقد أورد لذلك الشذوذ والخروج على ما وضعه من قاعدة ثلاثة شواهد:

أولها: [الرجز]

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الوَبَرْ[1].

فهنا جمع الضمير في "كثيرات"، مع إرادة الحكم على كل واحد، وكان على قياس قاعدته أن يقول "كثيرة"، بالإفراد.

وخرج السبكي الجمع في" كثيرات" على المجاز، فقال: »هذا بطريق المجاز لا الوضع الأصلي«[2].

ثانيها: قوله: [الطويل]

وَمَا كُلُّ ذِيْ لُبٍّ بُمؤْتِيك نُصْحه وَمَا كُلُّ مُؤتٍ نُصْحَه بِلَبِيبِ[3]

والشاهد فيه: أجاز فيه ابن عصفور أن يكون كالبيت السابق، جُمع فيه الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، وذلك في قوله: "وما كل ذي لب بمؤتيك"، على جعل "مؤتيك"جمعاً حذفت نونه للإضافة، أي أصله: "مؤتين إياك"، فلما أضيف إلى الضمير حذفت نونه.

واعترض الدماميني على ابن عصفور قوله بالجمع، لاسيما وأن الإفراد قد تأيد بقوله: "نصحه" وبقوله في عجز البيت: "وما كل مؤت نصحه"[4].

---

(١) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو بلا نسبة في: مغني اللبيب، ٢٦١، وشرح شواهد المغني، ٥٤٢/٢، وشرح أبيات المغني، ٢٢٧/٤. وناقة كَوْماءُ، عظيمةُ السَّنام. ينظر: المخصص، ٤١/٥.

(٢) أحكام كل، ٤٢.

(٣)البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، ٤٥.وذي لُبٍّ: لُبُّ كل شيء: خالصه وخياره، ولُبُّ الرجل: ما جعل في قلبه من العقل. ينظر: لسان العرب (لَبَبَ)، ٧٢٩/١.

(٤) ينظر: شرح مغني اللبيب للخطيب، ١٠٥/٣.

قال البغدادي في "شرح أبيات المغني": »والحمل على هذا ممنوع؛ فإنه لم يأت ذلك عن العرب إلا في بيت كوماء، وهو نادر، ولا يخرج على النادر من غير ضرورة تلجئ إليه، مع أنه غير متبادر إلى الذهن«[١].

ثالثها: قول فاطمة الخزاعية[٢] تبكى إخوتها: [المديد]

إِخْـــوَتي لاَ تَبْعَـــدُوا أَبَـــدَا وَبَلَـــى وَاللَّـــهِ قَـــدْ بَعِـــدُوا
كُـــلُّ مَـــاحيٍّ وَإِنْ أَمِـــرُوا وَارِدُو الحَـــوضَ الَّـــذِي وَرِدُوا[٣]

والشاهد في قولها: "أمروا": أي كثروا، من أَمِرَ الشيء بمعنى كثر واشتد، بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد، حيث عاد الضمير بالجمع في "أمروا" على المفرد "حي"نقيض الميت.

قال ابن هشام: »هذا إن حملت "الحي" على نقيض الميت وهو الظاهر، فإن حملته على مرادف "القبيلة"، فالجمـــع في "أمـــروا" واجب مثله في: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٤]"[٥].

ولعل قوله: "فالجمع في أمروا واجب"، يؤيد ما ذهبت إليه من أنه لاخلاف بينهم في مراعاة معنى النكرة المجموع في وجوب المطابقة من عود الضمير وغيره.

قال السبكي: "الحي"من القبيلة، ولو كان الحي من الحياة لقالت: "وإن أمر وارد الحوض الذي ورد"؛ لما قررناه أن يطابق المضاف إليه، وجوز ابن جني والشنتمري أن يكون نقيض الميت، ورجحاه لعمومه، قال ابن جني:»حي هنا يحتمل أمرين :أحدهما أن يكون المراد به القبيلة...، وأجود منه معنى أن يكون الحي الذي هو نقيض الميت، أي: كل ذي حياة من أمرهم، أي: من شأنهم، فإذا كان كذلك، احتمل أن يكون

---

(١) ٢٢٨/٤.

(٢) فاطمة بنت الأحجم الخزاعية، لم يرد في ترجمتها سوى خبر إسلامها، وأنها من الصحابيات، وكانت من أكمل قومها أدباً، وأجرئهم لساناً. ينظر: شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام، ١٦٤.

(٣) البيتان في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي، ٦٤٤، ومغني اللبيب، ٢٦٢. والحوض: مجتمع الماء، والجمع أَحْواضٌ وَحِيَاض، وحوض الموت: مجتمعه. ينظر: لسان العرب (حوض)، ١٤١/٧.

ومعناها: أن كل قبيلة أو كل حي، وإن تناسلوا وكثروا، فمصيرهم إلى ما صار إليه حال إخوتي، فلا ينجو أحد من الموت.

(٤) سورة الروم، آية: ٣٢.

(٥) مغني اللبيب، ٢٦٢.

قوله "وإن أمروا" الضمير فيه عائداً على "كل"،وإن شئت على "حي"؛ لأنه هنا جماعة في المعنى، أي كل الأحياء«[١].

ثم أورد ابن هشام بعد هذه الشواهد الشعرية مجموعة من الآيات أضيفت فيها"كل" إلى مفرد في اللفظ، وعاد الضمير بالجمع، واحترز بها عن الشذوذ الذي ورد في الأبيات السابقة، معللاً بأن القران لا يحمل على الشاذ؛ ولأن الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد قليل، والحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الأولى.

قال: »وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾[٢]«[٣].

فهنا عاد الضمير بالجمع في (رسولهم) مراعاة لمعنى الأمة؛ لأنها اسم جمع[٤]"مفرد في اللفظ جمع في المعنى"؛ لأنها تشمل جمعاً من الأفراد، وليس من "جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد"؛ إذ ليس المراد "وهم كل فرد"، واستدل على صحة قوله بآية: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾[٥]؛ حيث عاد الضمير بالجمع في (يتلون) على معنى الأمة، مع عدم إضافة "كل" إليها، فدل ذلك على أن معنى الجمع ثابت في كلمة (أمة) بغض النظر عن إضافة "كل" إليها.

قال أبو حيان: »وقرأ عبد الله: (بِرَسُولِها)، عاد الضمير إلى لفظ أمة«[٦].

قال ابن عطية:»وفي مصحف عبد الله بن مسعود(برسولها)، رداً على الأمة، وضمير الجماعة هو على معنى الأمة لا على لفظها«[٧].

ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾[٨].

---

(١) ينظر: أحكام كل، ٤٨، ٤٩، وشرح أبيات المغني، ٢٣٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ٣١٠.

(٢) سورة غافر، آية: ٥.

(٣) مغني اللبيب، ٢٦٢.

(٤) اسم الجمع: هو ما دل على ثلاثة فأكثر، ولم يكن له مفرد من حروفه غالباً، وذلك نحو: قوم، ورهط، ونفر، وإبل، وغنم، وقد يكون له مفرد من حروفه، مثل: "رَكْب" و "رَجِل"، ويميزه عن الجميع حينئذ، أن وزنه ليس من أوزان الجموع المعهودة، فـ "الرَّكْب" مفرده "رَاكِب"، و "الرجل" مفرده "رَاجِل"، ولكن كلمتي: "رَكْب، رَجْل" موزونتان بـ "فَعْل"، و"فَعِل"، ليس من أوزان الجموع، فيتعين إذن أن يكون اسم جمع لا جمع؛ لأن الجمع له صيغٌ معدودة، واسم الجمع على خلافه. ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ٥٢.

(٥) سورة آل عمران، آية: ١١٣.

(٦) البحر المحيط، ٢٣٦/٩.

(٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٥٤٧/٤.

(٨) سورة الحج، آية: ٢٧.

قال ابن هشام: »فليس الضامر مفرداً في المعنى؛ لأنه قسيم الجمع وهو: (رجالاً)، بل هو اسم جمع"كالجامل" و"الباقر"[١]«[٢].

قال الأزهري: »وقد جاءت حروف على لفظ "فَاعِل" وهي جمع عن العرب: فمنها الجامل والسامر[٣] والباقر والحاضر[٤]«[٥].

وقال ابن سيده:»ولو قال قائل: إن "الطَائِر" قد يكون جمعاً، مثل: الجامل والباقر والضامر لجاز«[٦].

فجعل ابن هشام النون في (يأتين) للضامر؛ لأنه اسم لجماعة الإبل، بدليل الجمع قبله (رجالاً)، والجمع إنما يقابل بالجمع.

ثم قال: »أو صفة لجمع محذوف أي: "كل نوع ضامر"، ونظيره: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[٧] فإن (كافر) نعت لمحذوف، مفرد لفظاً مجموع معنى، أي: أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل (كافر) بالإفراد«[٨].

وقدر القرطبي الموصوف المحذوف بـــ: »وعلى إبل ضامرة يأتين«[٩].

وقال السبكي –**وفي كلامه ما يعضد قول ابن هشام**–: »إن جعلناها صفة فالمعنى: "على كل نوع من المركوب ضامر من الإبل وغيرها"؛ لأن قبله (وأذن في الناس بالحج)، ومعلوم أن جميع الناس لا يأتون على كل فرد، وأيضاً بعده (من كل فج)، وكل فرد لا يأتي من كل فج، فكان ما قبله وما بعده دليلاً على إرادة الكثرة، والكثرة بتقدير الموصوف كما ذكرنا ظاهرة، وحينئذ يكون قوله: (يأتين) مثل قوله: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾[١٠]، ولو لم نقدر الموصوف كما ذكرناه وقدرناه على "كل ناقة ضامر"، فلاشك أن المراد الجمع بالقرينة التي ذكرناها قبل وبعد«[١١].

---

(١) الجامل: جماعة الجمال مع راعيها، والباقر: جماعة البقر مع رعاتها. ينظر: لسان العرب، ٧٣/٤.

(٢) مغني اللبيب، ٢٦٢.

(٣) السامر والسُّمَّار: الجماعة الذين يتحدثون بالليل. ينظر: لسان العرب (سمر)، ٣٣٧/٤.

(٤) الحاضر: القوم النزول على ماء يقيمون به ولا يرحلون عنه. ينظر: لسان العرب (حضر)، ١٩٩/٤.

(٥) لسان العرب، ٣٣٧/٤.

(٦) المخصص، ٧٨/٥.

(٧) سورة البقرة، آية: ٤١،

(٨) مغني اللبيب، ٢٦٢-٢٦٣.

(٩) ينظر: تفسير القرطبي، ٤٠/١٢،

(١٠) سورة الروم، آية: ٣٢.

(١١) أحكام كل، ٤١-٤٢.

وخالفهم أبو حيان فرأى أن النون في (يأتين)، ضمير (كل ضامر)، حملاً على المعنى؛ إذ المعنى على ضوامر، و (يأتين) صفة لـ (ضامر)، قال: »فالظاهر عود الضمير على (كل ضامر)؛ لأن الغالب أن البلاد الشاسعة لا يتوصل منها إلى مكة إلا بالركوب، وقد يجوز أن يكون الضمير يشمل رجالاً، وكل ضامر على معنى الجماعات والرفاق«[1].

قال السمين: »فعلى هذا يجوز أن يقال عنده: "الرجال يأتين"، ولا ينفعه كونه اجتمع مع الرجال هنا كل ضامر، فيقال: جاز ذلك لما اجتمع معه ما يجوز فيه ذلك؛ إذ يلزم منه تغليب غير العاقل على العاقل، وهو ممنوع«.

ثم قال: »وكان قد تقرر أن "كل" إذا أضيفت إلى نكرة، لم يراع معناها، إلا في قليل كقوله: [الكامل]

جادَتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فتركْنَ كلَّ حَديقةٍ كالدِّرْهَمِ

وهذه الآية ترده؛ فإن "كل"فيها مضافة لنكرة، وقد روعي معناها، وكان بعضهم أجاب عن بيت عنترة بأنه إنما جاز ذلك؛ لأنه في جملتين[2]، فقلت: فهذه الآية جملة واحدة؛ لأن (يأتين)، صفة لـ (ضامر)«[3].

وفي كلامه ما يشعر بموافقته أبا حيان بالحمل على معنى"كل" في نفس الأمر.

وابن هشام لا يخالفهم في التخريج لو أنه يرى الضامر مفرداً؛ ألا ترى أنه يقول: إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، أو إلى المجموع وجب الجمع، فلو أنه يسلم بأن (ضامر) مفرد، لانطبق عليه ما انطبق على "العين" في بيت عنترة، على أساس أن كل ضامر مفرد سيُركَب إلى الحج، وأن مجموع الضوامر سيأتين من كل فج عميق، وبهذا يتضح أن ابن هشام إنما يخالفهم في اعتبارهم الضامر مفرداً؛ لأنه يراه "اسم جمع"، ولا يخالفهم في التخريج لو أن الضامر مفرد، وأُريد نسبة الحكم إلى مجموع الأفراد.

ولكن ثمة فرق بينهم في مرجع ضمير الجمع؛ فعند ابن هشام لا يعود على "كل"، ولا على ما أضيف إليه لإفراده، "لو كان يراه مفرداً"، وإنما يعود على الجمع المستفاد

(١) البحر المحيط، ٥٠٢/٧.

(٢) يشير إلى رد السبكي على أبي حيان في بيت عنترة السابق.

(٣) الدر المصون، ٢٦٥/٨-٢٦٦.

من الكلام على خلافهم؛ فضمير الجميع يعود على "كل"، وما أضيفت إليه بالحمل على معناها في نفس الأمر.

ثم قال ابن هشام: وأشْكَل من الآيتين–أي:﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ ﴾، و﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾– قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾[1][2].

ثم بين لو أن أبا حيان –رحمه الله – اهتدى إلى هذه الآية، لاستغنى بها في الاعتراض على كلام ابن مالك، ولم يكن بحاجة إلى بيت عنترة؛ لأن هذه الآية من حيث ظاهرها أكثر موافقة لرأي أبي حيان، ثم قال:ولا حجة لأبي حيان في هذه الآية حتى لو أنه ظفر بها؛ لأن لها وجهاً آخر بيَّنه.

فجعل جملة (لايسَّمَعُون)، مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، فقال: »وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى "كل"، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام«[3].

قال الدسوقي: »قال: وأشكل؛ لأن الشيطان مفرد لفظاً ومعنى، والحكم على كل فرد من أفراده، وقد جمع الضمير في قوله: (لايسمعون)، ولا يتأتى أن يقال هنا: إن شيطان صفة لموصوف محذوف جمع في المعنى، كما قيل في: (ضامر)، ولا أنه جمع في المعنى كما قيل في: (أمة) و (ضامر)«[4].

قال السمين: وهذه الجملة منقطعة عما قبلها، ولا يجوز فيها أن تكون صفة لشيطان على المعنى؛ إذ يصير التقدير: من كل شيطان مارد غير سامع أو مستمع، وهو فاسد، ولا يجوز أيضاً أن تكون جواباً لسؤال سائل: لِـمَ تحفظ من الشياطين؟ إذ يفسد معنى ذلك، وقال بعضهم: أصل الكلام، "لئلا يسمعوا"، فحذفت اللام وأن، فارتفع الفعل، وفيه تعسف.

(١) سورة الصافات، الآيتان: ٧–٨.

(٢) مغني اللبيب، ٢٦٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ٢٦٣.

(٤) حاشية الدسوقي، ٢٨٨/١.

وقد وهم أبو البقاء فجوز أن تكون صفة، وأن تكون حالاً، وأن تكون مستأنفة، فالأولان ظاهرا الفساد، والثالث، إن عنى به الاستئناف البياني[1]، فهو فاسد أيضاً، وإن أراد الانقطاع على ما قدمته فهو صحيح[2].

ونخلص من هذا كله إلى أن ابن هشام والسمين خرجا قوله: (لايسمعون) على الاستئناف النحوي المؤذن باستقلال الكلام وانفصاله صناعياً عما قبله،لا الاستئناف البياني على تقدير سؤال؛ إذ لا معنى لسؤال سائل:لِـمَ تحفظ من الشياطين؟ فيجاب بقوله: (لايسمعون)؛ لفساد المعنى، وعاد الضمير إلى الجمع المستفاد من الكلام على رأي ابن هشام.

وبذلك يكون ابن هشام قد وجه شاهد أبي حيان "بيت عنترة" ووجه آيتين أخريين تشبهانه في الصورة قد يحتج بهما من يرى رأي أبي حيان وهما: (كل أمة، كل ضامر)، ثم وجه هذه الآية التي هي أشكل من كل ماسبق ليصل ابن هشام إلى أن هذا كله ليس فيه حجة قطعية لأبي حيان –رحمهما الله–!.

ثم قال ابن هشام:»وإن كانت"كل"مضافة إلى معرفة، فقالوا: يجوز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها، نحو:"كلهم قائم، أو قائمون"، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾[3]«[4].

والشاهد فيه: قوله (آتي)بالإفراد حملاً على لفظها، ثم قال: (أحصاهم) بالجمع حملاً على معناها.

و(آتِي الرحمن) خبر (كل) جُعل مفرداً حملاً على لفظِها، ولو جمع لجاز، وهذا على اعتبار أن (مَن) موصولة، ولا بدَّ حينئذ من تأويل الموصول بالعموم، حتى تَصِحَّ

(١) قال السكاكي في تعريفه: »أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال، فينزل ذلك منزلة الواقع، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جواباً له، فينقطع عن الكلام السابق لذلك، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه عن أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه« مفتاح العلوم، ٢٥٢.

(٢) ينظر: الدر المصون، ٢٩٣/٩. ونص العكبري: »وموضع الجملة جر على الصفة، أو نصب على الحال، أو مستأنف« التبيان في إعراب القران، ١٠٨٨/٢.

(٣) سورة مريم، الآيات: ٩٣– ٩٥.

(٤) مغني اللبيب، ٢٦٣.

إضافةُ (كل) إليه، ولو كانت "مَن" نكرة موصوفة، تعينت مراعاة معنى النكرة عند ابن مالك والسبكي.

قال السبكي: »وإطلاق النحاة يقتضي أن يقول: "كلُّ الرجالِ قائمون"، و"كلُّ الرجلِ قائمون"، وهو في الثاني بعيد جداً، وقد قال ابن السراج: "كل"، لا يقع على الواحد في معنى الجمع، إلا وذلك الواحد نكرة، وهذا يقتضي امتناع إضافة "كل"إلى المفرد المعرف بالألف، واللام التي يراد بها العموم«[١].

وأوجب ابن هشام مراعاة اللفظ، وجعل (لقد أحصاهم) جملة أجيب بها القسم، وليست خبراً عن "كل"، وضميرها راجع لـــــ "مَن" لا لـــــ "كل"، و"مَن" معناها الجمع.

قال: »والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نَحْو: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾، وقوله في مايحكيه عنه نبيه ﷺ: "يَا عبَادي، كلكُمْ جَائِع إِلَّا من أطعمته"[٢]،: وقوله ﷺ: "كل النَّاس يَغْدُو فبائع نَفسه فمعتقها أَو موبقها"[٣]، و"كلكم رَاع وكلكم مسؤول عَن رَعيته"[٤]، "وكلنَا لَك عبد"[٥]«[٦].

وهو بهذا موافق أبا حيان في قوله: »وهذا هو المستقر من لسان العرب، ولا تكاد تجد في لسانهم "كلهم يقومون"، ولا"كلهن قائمات"، وإن كان ذلك يوجد في تمثيـــــل كثير من النحاة«[٧].

(١) أحكام كل، ٥٤. ونص ابن السراج: »"كل" لا يليها اسم علم إلا أن تريد كل أجزائه، فأما إذا وليها اسم مفرد يقوم مقام الجمع فلا يكون إلا نكرة« الأصول في النحو،٩٦/٢.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما رواه عن ربه، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، برقم: ٢٥٧٧، (١٩٩٤/٤).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي مالك الأشعري، كتاب: الطهارة، باب: فضل الوضوء، برقم: ٢٢٣، (٢٠٣/١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، عن عبدالله بن عمر،كتاب: الجمعة، باب: الجمعة في القرى والمدن، برقم: ٨٥٣، (٣٠٤/١).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، عن أبي سعيد الخدري،كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، برقم: ٤٧٧، (٣٤٧/١).

(٦) مغني اللبيب،٢٦٣

(٧) ارتشاف الضرب، ١٨١٩.

وقال في البحر: »ويحتاج في إثبات "كلكم ذاهبون"، بالجمع ونحوه إلى سماع ونقل عن العرب«[١].

وقال السبكي: وقد طلبته –أي مراعاة المعنى– فلم أجده في شيء من مواقع "كل" المضافة إلى المعرفة، وأما قوله تعالى: (لقد أحصاهم) بعد قوله: (إن كل من في السماوات والأرض) فهي جملة أخرى، وقد قدمنا أن الجملتين يجوز فيهما مثل ذلك في النكرة فكيف المعرفة؟ وهذا مما يبين أن بيت عنترة لا ينقض القاعدة التي قالها النحاة، ولكن الفرق بين الموضعين أن ضمير الجمع هناك لا يعود على "كل" ولا على ما أضيف إليه لإفراده، وإنما يعود على الجمع المستفاد من الكلام، وهنا يعود على المضاف إليه لأنه جمع[٢].

واعترض الدماميني على ابن هشام ومن وافقه في وجوب مراعاة اللفظ، بأن الضمير عاد عليها من خبرها جمعاً؛ ففي صحيح البخاري قولهﷺ: »كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى«[٣]؛ حيث عاد الضمير في "يدخلون" إلى كل المضافة إلى "أمتي" المعرفة، وهو غير مفرد[٤].

قال ابن هشام:»فإن قطعت عن الإضافة لفظاً، فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ، نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾[٥]، وقوله:﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾[٦]، ومراعاة المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾[٧].

والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة، فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ

(١) البحر المحيط، ٣٠٤/٧.

(٢) ينظر: أحكام كل، ٥٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة ﷺ، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن النبي ﷺ، برقم: ٦٨٥١، (٢٦٥٥/٦)

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي، ٢٩٠/١.

(٥) سورة الإسراء، آية: ٨٤.

(٦) سورة العنكبوت، آية: ٤٠.

(٧) سورة الأنفال، آية: ٥٤.

شَاكِلَتِهِۦ ﴾[1]،﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[2]،﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾[3]؛ إذ التقدير كل أحد، والثاني نحو: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾[4]،﴿ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[5]،﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[6]، ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾[7]، أي كلهم«[8].

أي: يجوز أن تقدره مفرداً نكرة، ويجوز أن تقدره جمعاً معرفاً، فالضمير راجع لما تقدره، ولا تلتفت للفظها.

واعترض شراح المغني على ابن هشام قوله بوجوب الإفراد مع المفرد النكرة، قالوا: هو على مذهب ابن مالك.

ولكني أرى غير ذلك؛ فها هو بعد ذكره شواهد مراعاة اللفظ في نحو قوله تعالى: (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)، ومثيلاتها قدر المحذوف المنوي بقوله: "كل أحد"، وفيه إشارة لقاعدته التي أراد بها نسبة الحكم إلى كل أحد، وبعد أن ذكر شواهد مراعاة معناها قدر المحذوف في اللفظ بـ "كلهم"، إضافة إلى أنه احترز لمذهبه الذي يقوم على مراعاة لفظ كل بعد المعرفة بقوله: "ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد"، فكان من باب أولى أن يبين مذهبه في النكرة المفرد وهي موطن الخلاف بينهم.

ثم هو يعلل ذلك بقوله: "ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما"، أي: للفرق بين حالي المحذوفين: إفراداً منكراً أو جمعاً معرفاً.

وأوجب السهيلي في "كل" المقطوعة عن الإضافة أن يكون خبرها جمعاً؛ لأنها اسم في معنى الجمع، وزعم أنه لم يرد مفرداً إلا في آيتين من القرآن هما:﴿ قُلْ كُلٌّ

(١) سورة الإسراء، آية: ٨٤.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٥.

(٣) سورة النور، آية: ٤١.

(٤) سورة البقرة، آية: ١١٦.

(٥) سورة الأنبياء، آية: ٣٣.

(٦) سورة النمل، آية: ٨٧.

(٧) سورة الأنفال، آية: ٥٤.

(٨) مغني اللبيب،٢٦٤. ونص أبي حيان: »و "كل" إذا حذف ما تضاف إليه، جاز فيها مراعاة المعنى فتجمع، ومراعاة اللفظ فتفرد« البحر المحيط، ٥٨٢/١.

يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾[1]، و﴿ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾[2][3]. واعترضه الدكتور عضيمة بقوله: »وإفراد ضمير الخبر في "كل" المقطوعة عن الإضافة، جاء في آيات كثيرة، لا في آيتين كما زعم السهيلي، ومنها قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾[5][6].

٣- "من وما":

قال ابن هشام: »يجوز في من، وما، وأي، وذو الطائية، وذا في نحو: ماذا صنعت، إذا أطلقت على غير المفرد المذكر، أن تعيد الضمائر عليها مفردة مذكرة باعتبار لفظها، وأن تعيدها على حسب معناها، وأن تجمع بين الأمرين«[7].

فمن مراعاة لفظ "من" قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ ﴾[8].

ففاعل "يؤمن" مفرد مذكر؛ مراعاة للفظ "مَن"، ومن مراعاة معناها قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[9].

وقول الفرزدق:[الطويل]

تَعِشَّ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَن -يَا ذِئْبُ- يَصْطَحِبانِ[10]

فالفاعل في الآية واو الجماعة، وفي البيت ألف الاثنين، وكلاهما ضمير عائد إلى "من" مراعاة لمعناها.

ومن مراعاة لفظ "ما" قوله تعالى: ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾[11]، واعتبار معناها في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾[12].

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٨٤.

(٢) سورة ق، آية: ١٤.

(٣) ينظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ٣٥٩.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٨٥.

(٥) سورة النور، آية: ٤١.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم،ق١،ج٢، ص٣٥٦.

(٧) تخليص الشواهد، ١٤٢.

(٨) سورة يونس، آية ٤٠.

(٩) سورة يونس، آية ٤٢.

(١٠) في ديوانه، ٦٢٨، من قصيدته التي يصف فيها لقاءه مع الذئب، وهي من عيون الشعر العربي.
وفي ديوانه: تعش فإن واثقتني....

(١١) وردت في موضعين من القرآن الكريم، الأول: سورة البقرة، آية: ٢٧، الثاني: سورة الرعد، آية: ٢٥.

(١٢) سورة البقرة، آية: ٦١.

إن مراعاة اللفظ تارة، والمعنى أخرى، ليس مخصوصاً بـــ "من وما" الموصولتين، بل هذا الحكم جائز في جميع أقسامهما؛ فلا فرق في ذلك بين "الموصولتين" وَ "الشرطيتين" وَ "الاستفهاميتين"، فكان الواجب ذكرهما بالخصوص؛ لأن أخواتهما من الموصولات لا يستعمل إلا موصولاً، وكلام ابن هشام متوجه إلى "من وما" الموصولتين فقط، ولا يفهم من كلامه أن هذا الحكم لهما في الشرط والاستفهام أيضاً؛ لذا كان الاقتصار عليهما.

قال ابن عصفور: »ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو "من وما" الحمل على اللفظ، فيعامل معاملة الواحد المذكر، والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد«(١).

وابن هشام كجمهور النحاة في أن الأصل مراعاة اللفظ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب، والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها، وفي "الخصائص": »الحمل على اللفظ أقوى«(٢).

قال الرضي في "شرح الكافية": »و"من وما" في اللفظ مفردان صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عني بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك؛ لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى؛ إذ هو وصلةٌ إلى المعنى...«(٣).

ويجوز فيهما مراعاة المعنى المراد، وهو كثير، من ذلك أن ابن هشام استحسن قول من خرج قراءة ابن محيصن بالرفع في (يتمُّ) من قوله تعالى: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾(٤)على أن الأصل "يتموا" بالجمع، قال:»وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن(٥):﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ أن الأصل أن"يتموا"بالجمع فحسن؛ لأن الجمع

(١) المقرب،٦٣/١.

(٢)٣١٧/٣.

(٣) ٥٦/٣.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٣٣. قرأ الجمهور: (يُتِمَّ) بالياء مضمومة من "أَتَمَّ" ونصب الفعل، ونصب (الرضاعةَ)، وقرأ مجاهد والحسن وابن محيصن وأبو رجاء: (تَتِمَّ)، بالتاء مفتوحة، من "تَمَّ" ونصب الفعل، ورفع (الرضاعةُ)، وقرئ: (يُتِمُّ) بالياء مضمومة، ورفع الفعل على إهمال (أن) الناصبة حملاً على أختها "ما" المصدرية، على رأي البصريين وابن هشام، أو هي (أن) المخففة من الثقيلة، شذ وقوعها موقع الناصبة على رأي الكوفيين. ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ٢٠٤، الكامل في القراءات العشر، ٥٠٥، مغني اللبيب، ٤٦.

(٥) ذهب ابن هشام والسيوطي في الإتقان إلى نسبة هذه القراءة إلى ابن محيصن، وذهب الزمخشري والرضي وأبوحيان إلى أن هذه قراءة مجاهد، قال أبوحيان: »والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة« البحر المحيط، ٤٩٩/٢.

على معنى "من" مثل:﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[1]، ولكن أظهر منه قول الجماعة إنه قد جاء على إهمال "أن" الناصبة حملاً على أختها "ما" المصدرية«[2].

ويتعين اعتبار المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لبس فلا تقول: "لقيت من أحبه" إذا كان المراد أنثى، إلا أن يكون هناك قرينة، وفي نحو: أعط من سألك لا من سألتك، فهذا وأمثاله يجب فيه مراعاة المعنى "مخافة اللبس" لئلا يوقع في لبس وفهم غير المراد.

وأجاز ابن هشام مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، وتترجح مراعاة المعنى إن تقدم ما يعضد المعنى، قال:»وراجحة أي –مراعاة المعنى– إن عضدها سابق نحو[3]: [الطويل]

وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَن هِيَ رَوْضَةٌ[4]«[5]

راعى المعنى، فأعاد الضمير بالتأنيث "هي"، لتقدم ذكر النسوان.

قال صاحب التذييل والتكميل: »"من النسوان" مقوٍّ لمراعاة المعنى في قوله: "من هي روضة"«[6].

ومراعاة اللفظ ومراعاة المعنى على السواء، **ومراعاة اللفظ أولى**؛ فيما اتصل بالموصول قال ابن هشام: »ومرجوحة –مراعاة المعنى– فيما اتصل بالموصول نحو:[الطويل]

لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ[7]«[1].

---

(١) سورة يونس، آية: ٤٢.

(٢) مغني اللبيب، ٧١٧.

(٣) لجران العود.

(٤) في ديوانه،٤٤، وتمام البيت:وَإِنَّ مِن النِّسْوَانِ مَن هِيَ رَوْضَةٌ تَـهِيجُ الـرِّياضُ غَيْـرَهَا وَتُـصَوّح

وفي ديوانه: ولَسْـنَ بِأَسْـواءٍ فَـمِنْـهُنَّ رَوْضَـةٌ تَـهِيجُ الرِّيَـاضُ غَيـرهَا لَاتُصَوّح

ولا شاهد على هذه الرواية.

والروضة: الأرض ذات الخضرة، والبستان الحسن، وقيل: الموضع يجتمع إليه الماء يكثر نبته. ينظر: لسان العرب (روض)، ١٦٢/٢.

(٥) الجامع الصغير في النحو، ٣٢.

(٦) ١٠٩/٣.

(٧) لامرئ القيس في ديوانه ٢٩، وتمامه:

فَتُوضِحَ فَالـمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِـمَا نَسَجَتهَا مِن جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ

وهو البيت الثاني من معلقته المشهورة.

نسجتها: نسجت الريح الربع إذا تعاورته ريحان طولاً وعرضاً. ينظر: لسان العرب (نسج)، ٣٧٦/٢.

ونسج الريحين: اختلافهما عليها وستر إحداهما إياها بالتراب، وكشف الأخرى التراب عنها، والمعنى: لم ينمح ولم يذهب أثرها؛ لأنها إذا غطتها إحدى الريحين بالتراب، كشفت الأخرى التراب عنها. ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني، ١٤.

والمقصود أن مراعاة معنى الاسم الموصول تكون مرجوحة إذا فهم هذا المعنى مما يلي الاسم الموصول كما في قوله: لما نسجتها من جنوب وشمأل، فجاء بالضمير العائد مؤنثاً على المعنى المفهوم من قوله: "جنوب وشمأل"، أي الريح أو الرياح، فأنث الضمير لتأنيث الريح، والراجح في مثل هذا أن يراعي اللفظ المذكر للموصول "ما" فيقول: لما نسجها من جنوب وشمأل، وقد ألجأت ضرورة الوزن الشاعر أن يراعي المرجوح بدلاً من الراجح.

وإذا اجتمع في "**من وما**" ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ، وفي بعضها مراعاة المعنى، والأحسن البداءة بالحمل على اللفظ.

قال ابن هشام: »ويجتمع الحملان فتقديم مراعاة اللفظ نحو: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾[٢]، الآية – أولى من تأخيرها نحو:[الطويل]

أَأَنْتَ الهِلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِه؟[٣]«[٤]

ففي الآية السابقة وتمامها: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[٥] حُمل على لفظ "من"؛ فأفرد الضمير في قوله: ﴿ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾، وعلى معناها فجمع في قوله: ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾، قال السمين:» وهذا أحسن التركيبين – أعني البداءة بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى–«[٦].

وفي الشاهد الذي أورده ابن هشام:

أَأَنْتَ الهِلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِه؟

قالوا: وفي تمثيله بذلك نظر؛ إذ ليس "الذي" موصولاً مشتركاً، اللهم إلا أن يقال مثله بالنسبة إلى العائد.

واستشهد به على مراعاة المعنى أولاً في العائد "كنت" بالخطاب المفهوم من قوله

---

(١) الجامع الصغير في النحو، ٣٢.

(٢) سورة البقرة، آية: ١١٢.

(٣) ورد هذا البيت في مراجعه دون نسبة، وتمامه:

أَأَنْتَ الهِلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنا به وَالأَرْحَبِيّ الـمُعَلَّفُ

وفي رواية: والأرحبي المهلب، وفي أخرى: والأريحي الملقب، وفي أخرى أيضاً: والأرحبي الـمُغَلَّب.

والبيت من شواهد: شرح التسهيل، ٢١١/١، الجامع الصغير في النحو، ٣٣، همع الهوامع، ٣٣٧/١.

(٤) الجامع الصغير في النحو، ٣٣.

(٥) سورة البقرة، آية: ١١٢.

(٦) الدر المصون، ٧٣/٢–٧٤.

"أنت"، ثم مراعاة اللفظ "سمعنا به"، ولو راعى لفظ الموصول بداءة لقال "الذي كان" بالإفراد والتذكير والغيبة، وهو الأولى عند ابن هشام، والذي من الموصول الخاص، وليس من الموصول المشترك، واستشهد به ابن هشام في أن الأصل في عائد جملة الصلة أن يكون ضمير غيبة، **حملاً على لفظها**، ولكن إذا كان الاسم الموصول خبراً عن مبتدأ هو ضمير متكلم أو مخاطب، أو خبراً موصوفاً باسم موصول كما في: أأنت الهلالي الذي كنت...، جاز أن يراعى في الضمير الرابط مطابقته للمبتدأ في التَّكلم أو الخطاب، وجاز مطابقته لاسم الموصول في الغَيبة؛ فالتاء في "كنت" يراد بها المبتدأ: "أنت"، ولا تعود على اسم الموصول، وهو في هذه الحالة يعرب صفة، ولا يحتاج لرابط يعود عليه من الصلة؛ اكتفاءً واستغناءً بالتاء المراد بها المبتدأ؛ لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى، وإذا حمل على اللفظ فقال: "الذي كان" فضمير الصلة الغائب يعود على اسم الموصول "الذي"، وإنما ساغ ذلك لوجود ضميرين " كنت" و "سمعنا به"، **وهذا ما يسمى في علم البلاغة بـــ"الالتفات"**، فجاز في أحدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر مراعاة المعنى، وكان الأحسن أن يراعي اللفظ أولاً ثم المعنى حتى لا يكون إلباساً بعد بيان كما قال الأُشْمُوني:»الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين، وعللوه بأنه يكون إلباساً بعد البيان، بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيراً«[1].

قال الرضي:"ولكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى،كان إذا اجتمع المراعاتان،تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس،قال تعالى:﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾[2]حملاً على اللفظ ثم قال(خالدين)حملاً على المعنى«[3].

وقال ابن عطية في قوله تعالى:﴿ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ﴾[4]:»وجاء (ينظر) على لفظ (من)، وإذا جاء الفعل على لفظها فجائز أن يعطف عليه آخر على المعنى، وإذا جاء أولاً على معناها فلا يجوز أن يعطف آخر على اللفظ؛ لأن الكلام يلبس حينئذ«[5].

وقال أيضاً: »ولا يجوز أن يرجع متكلم من لفظ جمع إلى توحيد، لو قلت: "ومن

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢٢٢/١.
(٢) سورة الطلاق، آية: ١١.
(٣) شرح الكافية، ٥٧/٣-٥٨.
(٤) سورة يونس، آية ٤٣.
(٥) المحرر الوجيز، ١٢٢/٣.

الناس من يقولون ويتكلم"، لم يجز"[١].

ورد أبو حيان قول ابن عطية بقوله: »وليس كما قال، بل يجوز أن تراعي المعنى أولاً فتعيد الضمير على حسب ما تريد من المعنى من تأنيث وتثنية وجمع، ثم تراعي اللفظ فتعيد الضمير مفرداً مذكراً«[٢].

وأجاز الكوفيون البدء بالحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ بشرط الفصل بين الحملين، وأجازه البصريون على إطلاقه كما نقله السيرافي عنهم.

قال السيوطي في "الهمع": »ويجوز البداءة بالمعنى كقولك: "من قامت وقعد"، وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون **–في غير شيء–** وينظر في أمرنا قومك، وعُزِي للكوفيين«[٣].

قال المرادي: »والسماع إنما جاء مع الفصل«[٤].

ويمتنع عند ابن هشام –اجتماع الحملين– إذا أدى اجتماعهما فيه إلى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو: "من كان يقومان"؛ فلا يجوز هنا الجمع بين الحمل على اللفظ والحمل على المعنى.

إذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده، وأخبرت عنه بفعل لم يجز إلا الحمل على اللفظ خاصة، أو كان محمولاً على المعنى لم يجز إلا الحمل على المعنى خاصة، ولا تجمع بينهما، فتقول: "من كان يقوم أخواك" بالحمل على اللفظ في "كان، يقوم"، و"من كانا يقومان أخواك" بالحمل على المعنى في "كانا، أخواك"، ولا يجوز: "من كان يقومان أخواك" بالحمل على اللفظ ثم المعنى لمخالفة "يقومان" للضمير المفرد المستتر في كان، ولا "من كانا يقوم أخواك" على المعنى ثم اللفظ؛ لمخالفة "يقوم" لضميرها المثنى البارز، فتحصل مخالفة الخبر للمخبر عنه كما قرر ابن هشام.

قال: »ويمتنع ما أدى إلى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه بخلاف قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[٥]«[٦].

هذا بخلاف ما إذا كان الخبر غير فعلي كالاسم المشتق، وكان من الصفات التي

---

(١) المحرر الوجيز، ٩٠/١.

(٢) البحر المحيط ٨٩/١، ٦٣/٦.

(٣) ٣٣٩/١.

(٤) شرح التسهيل، ٢٠٦.

(٥) سورة البقرة، آية: ١١١.

(٦) الجامع الصغير في النحو، ص٣٣.

يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، فإنه يجوز اجتماعهما –الحمل على اللفظ والحمل على المعنى– وإن أدى ذلك إلى المخالفة المذكورة، تقول: "من كان قائماً أخواك" ، و"من كان قائمَين أخواك"، على اللفظ ثم المعنى، وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام وعليه جملة الكوفيين وأكثر البصريين، لذلك احترز بقوله: بخلاف: ﴿إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾.

والشاهد فيه: قوله:(من كان هودا)، فـ (هوداً) اسم أخبر به على المعنى عن الضمير المحمول في كان على اللفظ، فإن (هوداً) على أظهر الأقوال جمع "هائد" نحو: "عائد وعود" و"حائل وحول" و"بائر وبور"، و "هائد" من الأوصاف الفارق بين مذكرها ومؤنثها تاء التأنيث(١).

وإنما أجازوا المخالفة بين الخبر والمخبر عنه إذا كان الخبر اسماً، ولم يجيزوا ذلك فيه إذا كان فعلاً؛ لأن المحافظة على المناسبة بين الخبر والمخبر عنه في الفعل أقوى منها في الاسم؛ ولذا جاز أن يقال: زيد نسمة فاضلة وهند شخص حسن(٢).

وقال العلوي: »والفرق أن الفعلي يبرز فيه ضمير الفاعل الذي هو عين المخبر عنه في الحقيقة، كالألف في "من كان يقومان"، فيتنافيان في اللفظ، بخلاف الاسمي فإنه يستتر فيه، فالمخالفة فيه تقديرية لا لفظية، فإن قلت: فلم لا يجوز: "من كان تقوم أمك" على استتار الضمير في تقوم، قلت: لابد لهذا المستتر من دليل يدل عليه، كحرف المضارعة في المضارع، وتاء التأنيث في الماضي، والمدلول عليه في حكم الملفوظ..«(٣).

وذهب ابن السراج إلى منع الجمع بين الحملين، والحجة عليه بالآية السابقة، وقول الشاعر:[المتقارب]

وَأَيْقَظَ مَنْ كَانَ مِنْكُم نِيَامَا(٤)

فنيام: جمع نائم، وهو من الصفات التي يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، فحمل أولاً على اللفظ في "كان" ثم حمل على المعنى في "منكم نياما".

ويمتنع الجمع بينهما أيضاً إذا أدى حمل بعض الصلة على اللفظ وبعضها على المعنى إلى إيقاع وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو المؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، وهو لا يخلو من أن يكون صفة المذكر والمؤنث من

(١) ينظر: الدر المصون، ٦٩/٢.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد، ٧٢٧/١.

(٣)مخطوط السراج المنير في شرح الجامع الصغير، لوح ٧٩ .

(٤) لم أهتد إلى تمامه وقائله. والبيت من شواهد: البحر المحيط، ٥٢٠/١، الدر المصون، ٧٠/٢، روح المعاني، ٣٥٩/١.

لفظ واحد، كـــ: "أحمر وحمراء"، أولا يكون نحو: "عبد وأمة وشيخ وعجوز"؛ لما في ذلك من القبح، نحو: "من كانت أحمر أو شيخاً جاريتك" فاسم كان محمول على المعنى وخبرها محمول على اللفظ، وقد لزم إيقاع "أحمر وشيخاً" –وهما وصفان خاصان بالمذكر– خبراً عن المؤنث، وفي الثاني نحو: "من كان حمراء أو عجوزاً أمتك"، فاسم كان فيها محمول على اللفظ، وخبرها محمول على المعنى، وقد لزم إيقاع "حمراء وعجوزا" –وهما وصفان خاصان بالمؤنث– خبراً عن ضمير كان المذكر.

وأجاز الفراء اجتماعهما في متفقي المادة نحو: "من كانت أحمر، ومن كان حمراء جاريتك"؛ لاتفاق صفة المذكر والمؤنث في الحروف الأصول كاتفاق قائم وقائمة[١]، وصححه بعضهم، فيشمل بالإيقاع المذكور جعله خبراً عنه كما في: "من كانت أحمر، ومن كان حمراء جاريتك"، وجعله حالاً نحو: "رأيت من بدت بيضاء"، و "من بدت أبيض"، وصفة نحو: "من قام البيضاء"، على جعل البيضاء صفة لـــ"من"، و "من قامت الأبيض".

وأجاز هو والكسائي في مختلفي المادة إيقاع وصف المؤنث على المذكر دون العكس، فأجازوا "من كان عجوزاً أمتك" دون "من كانت شيخاً جاريتك"[٢].

قال ابن هشام: »ويمتنع ما أدى إلى إيقاع مالا يؤنث بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو بالعكس نحو: من كانت أحمر أو شيخاً جاريتك، و"من كان حمراء أو عجوزاً أمتك«[٣].

٤– أل الجنسيـــــــة[٤]:

المعرف بأل الجنسية، وإن كان معرفة لفظاً، فهو في حكم النكرةِ معنى؛ لأنه لا

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد، ٧٢٨/١.

(٢) مخطوط السراج المنير، لوح ٨٠.

(٣) الجامع الصغير في النحو، ٣٣.

(٤) اتفق النحاة على كون المعرف بأل الجنسية معرفة لفظاً، واختلفوا في كونه معرفة معنىً على مذهبين:

الأول: أنه معرفة لفظاً ومعنى، وهو مذهب جمهور علماء النحو.

الثاني: أنه معرفة لفظاً، ونكرة معنى، وهو مذهب ابن هشام وقبله ابن مالك الذي صرح به في شرح التسهيل، بقوله: »فإنه من قِبل اللفظ معرفة، ومن قِبل المعنى نكرة لشياعه« شرح التسهيل، ١١٥/١–١١٦.

و"أل الجنسية" ليست من الأسماء المبهمة، ولكني أدرجتها تحتها، لسببين:

الأول: مشابهتها للأسماء المبهمة في جواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى عند ابن هشام.

الثاني: "مرادفة كل"، لما كان من معانيها الاستغراق والشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة حقيقية، لا مجاز فيها ولا مبالغة، بحيث يصح أن يحل محلها لفظة "كل" وهي من الأسماء المبهمة، فجُعل حكم ماتدخل عليه "أل" من هذا النوع لفظه معرفة، ومعناه معنى النكرة المسبوقة بـــ"كل" فيشمل كل فرد من أفراد مدلولها.

فلما أشبهت الأسماء المبهمة في جواز المراعتين **عامة**، ولفظة "كل" في إفادة الإحاطة والشمول والاستغراق **خاصة**، جعلتها تحتها.

يدل على مُعيَّنٍ نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[1]، فالتعريف في أل الجنسية لفظي فقط، فما دخلت عليه معرفة لفظاً، نكرة معنى، ولذلك كانت الجملة بعد المعرف بأل العهدية حالية دائماً؛ لأن صاحبها معرفة محضة، والجملة بعد المعرف بأل الجنسية يجوز أن تكون حالاً مراعاة للفظ وأن تكون صفة مراعاة للمعنى.

ومثال ذلك قول الشاعر[2]:[الكامل]

وَلَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيم يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قَلْتُ لَا يَعْنِينِي

فيجوز في جملة "يسبني" أن تكون حالاً باعتبار تعريفها اللفظي؛ لأنها محلاّة بألْ الجنسية، ويكون التقدير: "على اللئيم ساباً إياي"، ويجوز أن تكون نعتاً للئيم باعتبار معناها النكرة؛ لأنه لم يقصد لئيماً بعينه، فيكون التقدير: "على لئيم سابٍّ إياي"[3].

قال ابن هشام: »ومصحوب أل الجنسية في المعنى منكر مجموع، فمن ثَمَّ يوصف بهما نحو: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[4]، و"أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض"، والأكثر مراعاة اللفظ نحو: ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى ﴾[5]«[6].

الشاهد في الآية: جعل (نسلخ) صفة لليل، باعتبار المعنى؛ لأنهُ في المعنى نكرةٌ، وإن كان معرفاً بأل؛ لأنه تعريفٌ بأل الجنسية، وهو قريب من النكرة.

وفي قوله: "أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض" جواز وصف مصحوبها بالجمع مع كونه بلفظ المفرد فقال: "الحُمر" و"البِيض" بالجمع على المعنى.

قال السمين: »لما قصد به الجنس روعي فيه الجمع، واسم الجنس وصفه بالجمع سائغ فصيح«[7].

وقال في موضع آخر: »واعتبروا معنى المعرف بأل الجنسية دون لفظه، فوصفوه بالنكرة الصريحة نحو: "بالرجل خير منك" على أحد الأوجه، و "أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض". كل هذا روعي فيه المعنى دون اللفظ، وإن اختلف نوع المراعاة«[8].

---

(١) سورة النساء، آية: ٢٨.

(٢) منسوب لرجل من بني سلول في الكتاب، ٢٤/٣. وبلا نسبة في: مغني اللبيب، ١٣٨، وأوضح المسالك، ٢٧٦/٣.

(٣)ينظر: جامع الدروس العربية، ١٥٠/١.

(٤) سورة يس، آية: ٣٧.

(٥) سورة الليل، الآيتان: ١٥-١٦.

(٦) الجامع الصغير في النحو، ٣٧-٣٨.

(٧) الدر المصون، ٦٢٠/١٠.

(٨) المصدر السابق، ٢٦٦/٩.

ورده أبو حيان بأن فيه هدماً للقاعدة النحوية، من أنه لا تنعت المعرفة بنكرة، ثم خرج الجُمل على الحال أي: "الليل منسلخاً منه النهار"، و"اللئيم شاتماً لي"، قال: وهو هدم للقاعدة النحوية من وجوب توافق النعت والمنعوت في التعريف والتنكير، وقد ذهب بعضهم إلى نحو من هذا، وأن الألف واللام إذا كانت جنسية جاز أن يوصف مصحوبها بالجملة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[1]، ولا يقوم دليل على إثبات هدم ما ذهب إليه النحويون[2].

وجعل السيوطي من علامات أل الجنسية صحة نعته بالجمع[3].

قال ابن هشام:»والأكثر مراعاة اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ١٥ ٱلَّذِي ﴾[4]«[5].

والشاهد فيه: مجيء "الذي" اسم موصول صفة "للأشقى" على اعتبار تعريفها اللفظي.

وعقد ابن جني في خصائصه باباً بعنوان: "باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد"

وقصد به الجمع بين الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في كلام واحد، واعتبر الحمل على اللفظ أقوى من الحمل على المعنى،ثم بين بعد ذلك وجه الحكمة في "الجمع بين اللغتين" القويّة والضعيفة في كلام واحد فقال: »أن يُروك أن جميع كلامهم –وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره– على ذكر منهم وثابت في نفوسهم،نعم وليؤنِّسك بذاك حتى إنك إذا رأيتهم، وقد جمعوا بين ما يقوى، وما يضعف في عقد واحد، ولم "يتحاموه ولم يتجنبوه"، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه، ولم تضممه إلى القوي، فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه، آنس به وأقل احتشاماً لاستعماله«[6].

(١) سورة يس، آية: ٣٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط، ١٧٨/٢.

(٣)ينظر: همع الهوامع، ٣١٠/١.

(٤) سورة الليل، الآيتان: ١٥-١٦.

(٥)الجامع الصغير في النحو، ٣٧.

(٦) ينظر: الخصائص، ٣٢٠/٣.